بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: شرح ابن عقيل (الجزء الثاني)

خلاصة الدرس السابع والخمسون

الممنوع من الصرف (القسم الرابع)

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

وما يصير علما من ذي ألف *** زيدت لإلحاق فليس ينصرف

أي ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، كعلقى وأرطى، فتقول: فيهما علمين هذا علقى ورأيت علقى ومررت بعلقى.

فتمنع الاسم من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه أعني حال كونه علما لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول: فيمن اسمه علقى علقاة، كما لا تقول: في حبلى حبلاة.

فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة كعلباء فإنك تصرف ما هي فيه علما كان أو نكرة.

يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها وللعدل وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فعل من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف، لشبه العلمية والعدل، وذلك نحو: جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ومررت بالنساء جمع.

والأصل جمعاوات لأن مفرده جمعاء، فعدل عن جمعاوات إلى جمع، وهو معرف بالإضافة المقدرة، أي جمعهن فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرفه.

الثاني: العلم المعدول إلى فعل، كعمر وزفر وثعل والأصل عامر وزافر وثاعل فمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

الثالث: سحر إذا أريد من يوم بعينه، نحو: جئتك يوم الجمعة سحر فسحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية وذلك أنه معدول عن السحر لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فعدل به عن ذلك وصار تعريفه كتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرف.

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر، فتقول: هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام.

والثاني: وهو مذهب بني تميم إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والأصل حاذمة وراقشة فعدل إلى حذام ورقاش، كما عدل عمر وجشم عن عامر وجاشم.

وإلى هذا أشار بقوله وهو نظير جشما عند تميم، وأشار بقوله واصرفن ما نكرا إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى، إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف لزوال إحدى العلتين وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف.

وذلك نحو: معد يكرب وغطفان وفاطمة وإبراهيم وأحمد وعلقى وعمر أعلاما فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيء آخر فإذا نكرتها صرفتها لزوال أحد سببيها وهو العلمية، فتقول: رب معد يكرب رأيت وكذا الباقي.

وتلخص من كلامه أن العلمية تمنع الصرف:

مع التركيب.

ومع زيادة الألف والنون.

ومع التأنيث.

ومع العجمة.

ومع وزن الفعل.

ومع ألف الإلحاق المقصورة.

ومع العدل.

كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعا من الصرف يعامل معاملة جوار في أنه ينون في الرفع والجر تنوين العوض وينصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو: قاض علم امرأة فإن نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

فقاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء، قبلها كسرة فيعامل معاملته فتقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء جوار ومررت بجوار ورأيت جوارى.

ولاضطرار أو تناسب صرف *** ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن

وهو كثير وأجمع عليه البصريون والكوفيون وورد أيضا صرفه للتناسب كقوله تعالى: ﴿سَلاسِلا وَأَغْلالاً وَسَعِيراً﴾ فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده.

وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فأجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا لمنعه بقوله:

وممن ولدوا عامر *** ر ذو الطول وذو العرض

فمنع عامر من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: والمصروف قد لا ينصرف.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)